

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الأحد ١٥ ربيع أول سنة ١٣٨٩ هـ . الموافق ١ حزيران سنة ١٩٦٩ م . العدد ٢١٧٥

المقررات

صفحة

٥٣٤	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٩ نظام نشر الانتاج الثقافي في الاردن وتوزيعه
٥٣٧	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٩ نظام بلدية الطقيلة
٥٥٤	قرار رقم (٩) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٥٥٥	أمر دفاع رقم (٣) لسنة ١٩٦٩ صادر عن رئيس الوزراء
٥٥٦	قرار بالغاء نظام ادارة شؤون البنك المركزي الاردني
٥٥٦	تصحيح اخطاء مطبعية

هكذا من الله



## نحو السبيل للملك محمد السادس

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٥/٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٩

## نظام نشر الانتاج الثقافي في الاردن وتوزيعه

صادر بالاستناد الى المادة ١١٤ من الدستور



المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشجيع الانتاج الثقافي في الاردن لسنة ١٩٦٩ ) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الوزير :	وزير الثقافة والاعلام .
الوزارة :	وزارة الثقافة والاعلام .
الدائرة :	دائرة الثقافة والفنون .
الكتساب :	كل كتاب يقدم الى دائرة الثقافة والفنون من اجل نشره ابقاء بنائيات هذا النظام .

### الفصل الاول

غايات النظام ومراحل التطبيق

المادة ٣ - يهدف هذا النظام الى دعم النهضة الفكرية والثقافية بتشجيع الكتاب والمؤلفين والشعراء والادباء والفرجين في المملكة الاردنية الهاشمية على وضع المؤلفات ذات المستوى الجيد في المجالات الثقافية التي يعالجها كل منهم ، سواء في البحث او الشعر او الرواية او في ترجمة الكتب المفيدة او الاقتباس منها .

المادة ٤ - يتم تقديم الانتاج الثقافي بالصورة التالية :

- أ - يقدم الكتاب الاردني مخطوطة كتابه الى دائرة الثقافة والفنون على ثلاث نسخ مفروقة على الآلة الكاتبة .
- ب - يعرض المدير نسخة من الكتاب على المراقب العام للطبعوعات ليستوفى من اجازته للنشر .

ج - ينسب مدير دائرة الثقافة والفنون لوزير الثقافة والاعلام بصورة مكتومة اسماء عدد من الاشخاص من ذوي الخبرة الفكرية والثقافية في موضوع الكتاب المقدم لكي يختار الوزير من بينهم لجنة تتألف من ثلاثة اعضاء لمراجعة الكتاب ودراسته ويجوز للوزير ان يختار شخصا آخر لعضوية اللجنة غير الاشخاص الذين اوصى بهم مدير الدائرة ، ويكون اسم المؤلف مكتوما عن اعضاء اللجنة .

د - يقوم المدير بتكليف اعضاء اللجنة الذين اختارهم الوزير للدراسة الكتاب ويقدم لكل واحد منهم نسخة منه مع تحديد موعد مناسب لتقديم التقارير حول نتيجة الدراسات .

هـ - تتضمن تقارير المراجعين :

- ١ - ملخصا لموضوع الكتاب
- ٢ - ملاحظات عن اسلوبه
- ٣ - رأيا مجملا في الكتاب مع التوصية بنشره او رفضه
- ٤ - اية تعديلات او توصيات مقترحة .

و - عندما تصل تقارير المراجعين الثلاثة مع نسخ مخطوطة الكتاب الى الدائرة ، يقوم المدير بتقديمها الى الوزير مع تقرير منه عن نتيجة الدراسات .

ز - للوزير ان يقرر نشر الكتاب بناء على توصية جميع اعضاء اللجنة او اكثرية اعضائها الثلاثة ، وللوزير ان يعتذر عن النشر اذا لم يبرز الكتاب توصية اكثرية الاعضاء .

ح - اذا كان الكتاب مترجما ، فالمترجم مسؤول عن الحصول على اذن مسبق من ناشره الاساسي .

ط - اذا رأى الوزير او المدير ضرورة لترجمة كتاب معين عن لغة اجنبية ، فعلى المدير ان يستأذن ناشر الكتاب او مؤلفه او صاحب الحق فيه ويكلف من يراه اهلا من الكتاب الاردنيين للقيام بعملية الترجمة طبق الشروط المدرجة في هذا النظام .

### الفصل الثاني

الشؤون المالية

المادة ٥ - ترصد الدائرة في موازنتها السنوية المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٦ - تتفق المخصصات المرصودة لتحقيق اغراض النظام بموجب قرارات يتخذها مدير الدائرة ويصدق عليها الوزير ضمن الشروط التالية :

- أ - بعد اقرار الكتاب تدفع لمؤلفه او مترجمه او القائم بعملية الاقتباس مكافأة مالية على اساس قيمة فلسين للكلمة الواحدة .
- ب - تدفع للكاتب اربعة اجناس المبلغ المتحقق له مباشرة بعد اقرار نشر الكتاب ويدفع الخمس الباقي عند صدور الكتاب مقابل قيام الكاتب بتصحيح المسودات اثناء الطبع .
- ج - اذا تعرض قيام الكاتب بتصحيح المسودات اثناء الطبع فيدفع مبلغ الخمس المذكور اعلاه الى من يكلفه المدير القيام بالتصحيح .

هذه من الأعمال



- د - تتولى الدائرة الاتفاق مع المطبعة التي ستقوم بطبع الكتاب .
- هـ - تدفع الدائرة مبلغا يعادل ثلث المكافأة المتحققة للمؤلف أو المترجم الى المراجعين الثلاثة بالتساوي بعد تقديم كل واحد منهم تقريره عن الكتاب، على ان لا تقل مكافأة كل مراجع عن خمسة دنانير .
- المادة ٧ - يصبح الكتاب بعد دفع المكافآت المنصوص عليها اعلاه ملكا للدائرة تتصرف بطبعته الاولى حسب اراء مناسبا ، اما الاخراج الفني فيتم الاتفاق عليه مع المؤلف .
- المادة ٨ - تعيد الدائرة للكتاب النسخ الثلاث التي قدمها في بداية الامر اذا قرر الوزير بناء على احكام هذا النظام الاعتذار عن نشر الكتاب .
- المادة ٩ - تقدم الدائرة مجانا للكتاب مئة نسخة من الكتاب لاستعماله الشخصي شريطة ان لا يعرض اية نسخة منها للبيع في الاسواق .
- المادة ١٠ - اذا قررت الدائرة اعادة طبع الكتاب فانها تدفع للكتاب مكافأة تعادل ربع المكافأة الاساسية التي تحقت له عند قبول الكتاب ، وفي هذه الحال تقدم له مجانا خمسين نسخة من الطبعة الجديدة .

### الفصل الثالث

#### احكام عامة

- المادة ١١ - يجوز للمدير بموافقة الوزير ان يقدم من أي كتاب يتم طبعه بموجب احكام هذا النظام نسخاً مجانية للمنظمات والهيئات والمعاهد والاشخاص الذين يرى ان تقديم الكتاب اليهم يدخل ضمن غايات هذا النظام سواء اكان ذلك في داخل المملكة الاردنية الهاشمية ام في خارجها ، شريطة ان لا تزيد نسبة التوزيع المجاني على ٢٥٪ من كمية النسخ المطبوعة الا اذا قرر الوزير زيادة النسبة .
- المادة ١٢ - يعرض الكتاب للبيع في المكتبات العامة بسعر التكاليف ، بما في ذلك تكاليف البيع .
- المادة ١٣ - تحدد الدائرة عدد النسخ المراد طبعها من كل كتاب ، وتضمن النسخة الواحدة منه .
- المادة ١٤ - للوزير ان يضع التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ غايات هذا النظام .

١٩٦٩/٥/٧

احمد بن طلال

قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الله غوشه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية عاكف الفايز	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع احمد طوقان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخلية للشؤون البلدية والقروية صالح برقان	وزير الاشغال العامة امين يونس الحسيني	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب
وزير الاقتصاد الوطني حاتم الزعبي	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب
وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب
وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب

## نظام بلدية الطفيلة

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٤/٣٠  
نأمر بوضع النظام الآتي

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٩

## نظام بلدية الطفيلة

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام بلدية الطفيلة لسنة ١٩٦٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المجلس	مجلس بلدية الطفيلة او لجنة بلدية الطفيلة
المنطقة البلدية	المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية الطفيلة
بناء الشارع	كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية
المساكن	رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يحل محله .
انشاء الشارع	تخطيط الشارع وفتح وبنائه وجدرانه وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار او المستوى وانشاء او تغيير او هدم الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بآية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانتشائه او صيانه .
المسار	الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت ام غير مسورة مسكونة او خالية مبنيا عليها أو غير مبني .
اللائحة	اللوحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر او لاية مقاصد شخصية او تجارية او ترفيهية .
محل عام	كل محل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او عرضا كاماكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتنزهات والطرق وبما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذا الغايات .

هذه من المجلد



- المكرهة العامة : كما عرفت في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .  
المراقب : كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السينما .  
مأمور الصحة : اي طبيب او مفتش مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس او اي موظف آخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .  
الذئبية : جثة الحيوان وتشمل اي جزء منه .  
بائع متجول : كل شخص يبيع او يعرض للبيع اية بضاعة او سلع او مواد تجارية او يتعامل حرفة يدوية او يعرض معنوعاته اليدوية في اي شارع او مكان او محل عام دون ان يكون له محل ثابت .  
معتمد البلدية : اي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام باي عمل تنفيذي لاحكام هذا النظام .  
المستأجر : كل شخص يتعهد بجباية رسوم البلدية لقاء مال .

### الفصل الاول

#### الابنية المتداخلة

- المادة ٣ - للمجلس ان يقوم بالترميم والتغيير والهدم في اي بناء متعا لانتياره .  
المادة ٤ - للمجلس ان يمنع اشغال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناؤه او يجري ترميمه بصورة تجعله قابلاً للسكن .  
المادة ٥ - أ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنية ان اي بناء او شارع او عقار يشكل خطراً او ضرراً او يحتمل ان يشكل خطراً او ضرراً على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فعلى المجلس ان يوجه اخطاراً خطياً للمالك يبلّغه فيه بلزوم هدمه كلياً او جزئياً او اصلاحه او ترميمه او تسييجه او دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .  
ب - اذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار او لم يعثر عليه او تملد تبليغه يقوم المجلس بهدم البناء او اصلاحه او اجراء ما يراه مناسباً على ان تستوفي النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي ينجي بها اموال البلدية مع زيادة ٢٠٪ مقابل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعياً .  
ج - لغايات هذا الفصل يخرج من تعريف كلمة مالك . مستأجر البناء .

### الفصل الثاني

#### فتح الشوارع وصيانتها

- المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع مكلفين بدفع قسم من نفقات تعبيده وترقيته لأول مرة اذا كان متاخماً لاملاكهم بغض النظر عن عرض الشارع ، وتحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة طول واجهة املاك كل منهم على ذلك الشارع .

- المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من النفقات على ان لا تزيد عن نصف مجموعها . تحصل هذه النسبة عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .  
المادة ٨ - يسري احكام المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية او ترميمها او تغييرها او هدمها وعلى الاشغال التي تجري في الملك المتاخم للشارع اذا كانت ضرورية لانشاءه .  
المادة ٩ - اذا لحق بشارع او باي قسم منه ضرر طارئ بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له فالمجلس ان يبلغ مالك الارض او الشخص المسؤول عن القيام بالحفريات اخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة ، واذا تخلف عن القيام بما اخطر به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعياً .  
المادة ١٠ - يعتبر مخالفاً لاحكام هذا الفصل من النظام كل من :  
أ - بنى او انشأ او اقام حائطاً او سياجاً او عموداً او اي عائق في  
ب - عطل او اعاق اي مصرف او قناة ضمن منطقة البلدية .  
ج - وضع اي مادة في شارع على نحو يعطل حركة المرور او السير .  
د - حفر حفرة او اخدوداً في اي شارع .  
المادة ١١ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اشياء او اي مادة من مواد البناء في :  
أ - اي شارع او ان يحدث حفرة او اي اخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمناً الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درءاً لاختطار وتأميناً لسلامة المرور .  
ب - يجوز للمجلس ان يسمح خطياً باقامة انشاءات مؤقتة اiban الاعياد او الاحفالات .

### الفصل الثالث

#### اللافتات

- المادة ١٢ - لا يجوز لاي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستبقى تلك اللافتة او اللوحة .  
أ - الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .  
ب - على طالب الترخيص ان يقدم طلباً الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .  
ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .  
د - تجلبد الرخصة في اول كل سنة مالية .  
المادة ١٣ - يستوفي رسم ترخيص اللافتة سنوياً حسب الفئات التالية وتعتبر رسوم السنة سنة كاملة :  
ذات الوجه ذات الوجهين  
٣٠٠ فلس ٦٠٠ فلس  
٥٠٠ ١٠٠٠  
٣٠٠ ٦٠٠  
أ - حتى ربع متر مربع واحد  
ب - ما زاد على ربع متر مربع وحتى متر مربع واحد  
ج - عن كل متر مربع اضافي او كسوره .  
د - تحسب مساحة اللافتة بقياس بعديها العامودي والافقي او بقياس بعدي الاطال المحيط بها . ويؤخذ في ذلك اكثر القياسين بحيث تكون المساحة التي يستوفي عنها الرسوم مستطيلة الشكل سواء كانت اللافتة تشكل تلك المساحة ام لم تكن .

هذا من الشرائع



المادة ١٤ - لا يجوز وضع أي لافتة بشكل يحجب النظر أو يسبب اعاقا أو مضايقة للجار .

المادة ١٥ - الأسماء والعناوين الموضوعية على الأبواب والفترينات ودور السكن غير خاضعة للترخيص أو الرسم وكذلك اللافتات الموضوعية على المعاهد أو المؤسسات أو الجمعيات الدينية أو الخيرية أو تلك المبنية للدلالة عليها .

### الفصل الرابع

#### المحلات العامة

المادة ١٦ - أ - يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقطوعاً مقداره عشرون فلساً عن كل كرسي أعود للاستعمال في أي دار للسينما .

ب - إذا كانت الدار أو المكان قد أعد لأحياء حفلة أو حفلات بصورة غير مستمرة فيستوفي المجلس الرسم عن :

كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٠٠ فلس ٥ فلسات .

كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٢٠٠ فلس ١٠ فلسات .

ج - لا يجوز بيع أي تذكرة ما لم تكن مضمومة بخاتم المجلس .

د - يجب أن تكون التذاكر موقعة توقيماً مطبوعاً متسلسلاً بحيث يتسنى مراقبة المباع منها وعددها أما التذاكر الملغاة فلا تعتبر كذلك ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية أو المراقب .

المادة ١٧ - أ - يجوز لموظف البلدية المختص أو مصمم البلدية أو المراقب أن يدخل إلى ملهى أو حفل أو دار للسينما لمراقبة تنفيذ أحكام المادة السابقة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار إليه بالمادة السابقة من تكرار الدخول للملهى للمراقبة .

المادة ١٨ - للمجلس أن يعفي كلياً أو جزئياً من الرسوم المفروضة وفق الفقرة ب من المادة ١٦ إذا كانت التذاكر تباع من أجل :

أ - مباراة رياضية أو ثقافية .

ب - أي حفل أو ملهى أو عرض سينمائي أو غير ذلك وكان ريعه أو كله أو بعضه مخصصاً لغايات دينية أو خيرية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية .

المادة ١٩ - أ - كل من كان بصفته مالكا أو شريكاً باع أو عرض للبيع أو سمح بالبيع أو سمح بأن يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بأن ثمن التذكرة غير مثبت عليها أو كان ثمنها أو رافعها مخالفاً للحقيقة أو لم تكن التذكرة مضمومة بخاتم البلدية .

ب - كل من اعاق أي موظف مختص أو معتمد بمراقبة التذاكر بالقيام بالمهمة الموكولة إليه .

ج - كل من جعل أمر المراقبة متعلداً سواء بالتألف أو تشويه أو التفتع من تسليم أية تذكرة : يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام .

### الفصل الخامس

#### منع المكاره والأضرار العامة

المادة ٢٠ - يحظر على أي شخص :-

أ - أن يقوم بنفسه أو بحكم ولايته أن يسمح لأحد من أفراد عائلته بأن يطرح أو يضع أية أقدار أو نفايات أو مواد كبرية في أي شارع أو ساحة .

ب - أن يلقى أي نفايات أو ميساء قلرة أو أشياء أخرى على أي شارع أو ساحة على وجهه يسبب ضرر أو مضايقة للجمهور .

ج - أن يترك حيواناً في الشارع أو يربطه فيه أو يدعه هائماً على وجهه .

د - أن يوقف أي عجله أو دراجة أو عربة في الشارع مدة أطول من المدة اللازمة لوقوفه أو تنزيل الحمولة .

هـ - أن يضع أو يترك أي مواد أو أشياء أخرى في أي شارع أو أن يسمح بوضعها أو تركها أو بروزها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون أن يحصل على تصريح خطي من المجلس أو أن يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة التي سمح له فيها .

و - أن يشغل أو يتسبب في تشغيل أي غرامفون أو راديو أو مكبر صوت أو تلفزيون على وجهه يقلق راحة الآخرين .

ز - أن يقف أو يقعد أو يضطجع في أي شارع على وجه يعيق حرية المرور .

ح - أن يضع في أي طريق أو ساحة آلات ( ماكينات ) خربة أو نفايات حديدية أو خشبية أو غير ذلك من المواد أو أن يسمح ببقاء هذه المواد في أي شارع أو ساحة .

ط - يستجدي أو يساعد ولداً صغيراً على الاستجداء في شارع أو مكان عام .

ي - يخلت أو يستلقي أي مكرهه من المكاره الصحية المبينة في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٢١ - إلغاء الغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الأمور التالية أضرارا :-

أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضاراً أو يحتمل أن يكون ضاراً بالصحة ؛

ب - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى ماء أو مرحاض أو مستراح أو مبوله أو زريبة أو حوشة أو كوخ أو صندوق قمامة أو ساحة يرى مأمور الصحة أنها على حالة من الفلانة بحيث يحتمل أن تشكل ضرراً بالصحة .

ج - كل حيوان أو طير يرى مأمور الصحة أنه يقتنى أو يحتفظ به على وجه يحتمل أن يشكل ضرراً بالصحة .

د - كل كومة مهملات كان نوعها مضرراً بالصحة أو خطراً عليها ؛

هـ - كل مصرف أو مجرى أو قناة أو خراب أو قسطل أو البوب يرى مأمور الصحة أنه لا يفي بالغاية التي وضعت من أجلها أو يسبب ضرراً بالبناء أو بأي بناء متصل أو مجاور له .

و - كل كومة مهملات كان نوعها موضوعاً في أي بناء أو أبنائها إذا كانت تسبب وطوية بذلك البناية أو تنوق مجرى مياه المطر أو تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات أو أحداث الأضرار ؛



ز - كل انبوب براز او انبوب مياه قلعة او جورة مرحاض او مجرى مشقوق او مكسور او راسع او مسدود او معطوب على اي وجه اخر او تنبت منه روائح كريهة او ترشح منه محتوياته .

ح - كل مفصل معطوب في انبوب براز او مواسير او مراحيض او انبوب مياه قلعة او قناة او مجرى .  
ط - كل جورة مرحاض لم يبنى بشكل في او كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه او غير مجهز بغطاء حديدي يحكم لمنع دخول البعوض .

ي - كل مدخنة ليست عالية علواً كافياً او يتصاعد منها الدخان بشكل مزعج او ضار بالآخرين .

ك - كل تنظيف للبسط او السجاجيد وما شابهها في الشوارع بين الساعة التاسعة ليلاً والسادسة صباحاً .  
ل - كل من يتخبط او يبول في غير المكان المعد لذلك .

م - كل من يرمي او يطرح في الشارع او الممرات بأي مادة على وجهه فيه اذى للآخرين .

المادة ٢٢ - كل فعل او حالة من الحالات الواردة في هذا الفصل تعتبر مخالفة لاحكام هذا النظام

المادة ٢٣ - لمأمور الصحة من اجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى اي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ٢٤ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره بلزوم ازالة المكرب خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكرب على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات نهائياً .

المادة ٢٥ - يترتب على مالك اي بناء او عمل تجاري ان يحتفظ بمسكنه او عمله بوعاء ملائم لحفظ النفايات مصنوعة من الصاج ذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من تناول عمال التنظيفات .

المادة ٢٦ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالية :

عن كل محل تجاري	٦٠٠ فلس
عن كل وحدة سكن	٦٠٠ فلس
عن كل مطعم	٢٠٠٠ دينار
عن كل حرفة او صنعة	٥٠٠ فلس
عن كل حضيرة للحيوانات	٢٠٠٠ دينار
عن كل حضيرة خاصة بالدواجن	١٠٠٠ دينار

### الفصل السابع

#### المسلك والذبالسح

المادة ٢٧ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع حيواناً ضمن منطقة البلدية الا في المسلك المعد لذلك .

المادة ٢٨ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تلبس في مسلك البلدية :

عن كل رأس من الضأن او الماعز يزيد عمره عن سنة	١٠٠ فلس
عن كل رأس لا يتجاوز عمره السنة من الضأن او الماعز	٥٠ فلس
عن كل رأس من الابل او البقر لا يتجاوز سنة واحدة من العمر	٣٠٠ فلس
عن كل رأس من الابل او البقر يتجاوز سنة واحدة من العمر	٧٠٠ فلس

المادة ٢٩ - لا يجوز نقل الذبالسح من المسلك الا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

المادة ٣٠ - أ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم الطازجة التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ ٢٠ فلساً كرسوم معانية اذا لم تكن مشمولة باحكام المادة ٢٧ من هذا النظام .

ب - تدفع رسوم المعايضة بموجب الفقرة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣١ - للمجلس او معتمده بيع اللحوم الطازجة التي ترد لمنطقة البلدية والتي لم تقدم للمعينة ويقيدها امانة الى ان يصدر قرار المحكمة بشأنها .

المادة ٣٢ - يستوفي المجلس او الملتزم الرسوم التالية عن نفخ الذبالسح داخل المسلك بواسطة الجهاز المخصص لهذه الغاية :

عن كل رأس من الضأن او الماعز ٢٠ فلساً

عن كل رأس بقر او ابل ٥٠ فلساً

المادة ٣٣ - لا يجوز لأي سوار او شخص آخر ان يتعاطى حرفة سلخ الذبالسح او يحرقها ما لم يكن مرخصاً بذلك .

المادة ٣٤ - يحظر نقل الذبالسح او اي جزء منها قبل فحصها ومعاينتها من طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة او مفتش اللحوم وختمها بخاتم البلدية لاثبات صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣٥ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان الناقل اذا تولى عمال البلدية التخلص من جيفته :

عن جيفة كل رأس من البقر او الجبال او الخيل او الحمير او البغال ٥٠٠ فلس

عن جيفة كل رأس من الضأن او الماعز او الكلاب او القطط ٢٠٠ فلس

### الفصل الثامن

#### البسطات والمظلات والباعة المتجولين

المادة ٣٦ - لا يجوز لأي شخص ان يضع بسطة او يغسل بقعة او شارعاً او مكاناً عاماً او ان يضع مقعداً في اي مكان عام او شارع او ساحة او رصيف ضمن منطقة البلدية الا بموجب رخصة تصدر لهذه الغاية وضمن شروطها .

المادة ٣٧ - مع مراعاة شروط الرخصة المشار اليها اعلاه يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد او خمسون فلساً عن كل كرسي .

المادة ٣٨ - يحظر على اي شخص ان يضع مظلة على المتجر او مكان العمل او الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٣٩ - يستوفي المجلس رسماً قدره دينار واحد سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفي نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

كل من اخطأ



المادة ٤٠ - لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية او العتالة او حفر الاختام او التصوير او بيع السلع والبضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل رخصة تجيز له ذلك .

المادة ٤١ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية واحدة على ان تجدد سنويا ويستوفي نصف الرسوم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٤٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة تاليا عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل .

فلس دينار

٥٠٠

١ - مسح الاحذية

٦٠٠

٢ - حفر اختام

١

٣ - المصور

٢٥٠

٤ - عتال

٤٠٠

٥ - عتال مع عربة

٥٠٠

٦ - بائع متجول

### الفصل التاسع

#### فرقة المطافيء

المادة ٤٣ - يجوز لمأمور المطافيء في حالة شوب حريق او اذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بشوب حريق او احتمال بشوبه في اي مكان ان يدخل او يقتحم ذلك المكان في حالة الاحتراق او اذا اعتقد انها كذلك او يدخل اي بناء او عقارات لاصق المكان المذكور دون الحصول على اذن المالك وان يأمر باخلاء المكان ويقوم بجميع الاعمال التي يراها ضرورية او ملائمة لاطفاء الحريق او لسلامة الاشخاص والممتلكات ويجوز للمأمور في حالة شوب الحريق ان يستعمل اي مورد او اية مادة اخرى من اجل اخمادها .

المادة ٤٤ - اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية او اي مأمور اخر يتولى زمام الامر واجب المساهمة في اطفاء او الاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها واصدار الامر واغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار او ضغط او فر من المياه .

المادة ٤٥ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر او اعطى إخباراً كاذباً بشوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجباته او تخلى عن مراعاة الاوامر التي اصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

### الفصل العاشر

#### الاسواق العامة

المادة ٤٦ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او الفرق ضمن منطقة البلدية فواكه او خضار او حطب او فحم او كلس او ملح او مواشي او حيوانات إلا في الأماكن المخصصة لذلك من قبل المجلس .

المادة ٤٧ - يستوفي المجلس من البائع اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسما عن الخضار والفواكه والبطاطا والزيتون والبصل التي ترد الى منطقة البلدية بواقع ٤٪ من قيمة البيع .

المادة ٤٨ - يستوفي المجلس عما يرد الى منطقة البلدية اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسم قبان .

أ - عن كل طن واحد من الحبوب او الدقيق ٢٠٠ فلس

ب - عن كل شوال من الفحم او الكلس او الملح ٣٠ فلسا

ج - عن كل سيارة شحن من الحطب ١٠٠٠ فلس

د - عن كل سيارة صغيرة بك اب من الحطب ٥٠٠ فلس

المادة ٤٩ - أ - يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسما بواقع ١٪ من ثمن المواشي او الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب - لدى مبادلة حيوان باخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة من كلا الطرفين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب .

المادة ٥٠ - كل من باع اية سلعة او مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان فريقا في بيعها خلافا لاحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

### الفصل الحادي عشر

#### تجميل المدينة

المادة ٥١ - يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة او عرصة واقعتين على شارع لنباء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصة واذا لم يتم بذلك يجوز للمجلس الشاء على نفقة المالك وتحصل النفقات منه وكأنها اموال اميرية .

المادة ٥٢ - يحظر على اي شخص ان يثلف او يقطع الازهار او اي نبات او شجر من اشجار الزينة او يلحق بها ضررا بأي وجه من الوجوه .

### الفصل الثاني عشر

#### الهجري والحفر الانتصافية

المادة ٥٣ - مع مراعاة احكام الفقرتين أ ، ب من المادة ١٨ من هذا النظام لا يجوز لأي شخص ان يباشر حفر جورة انتصافية في اي شارع عام او ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٥٤ - لا يجوز اعطاء مثل هذا التصريح الا بعد ان يقدم الطالب مخططا تفصيليا يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول ابعادها ونجميع الانشاءات المكلفة لها والمواد التي بني منها .

كل من من الشاغل



المادة ٥٥ - يحق للمجلس رفض اعطاء التصريح اذا رأى ان المكان المتوي اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لئلا هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار او يتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٥٦ - يعمل لكل جورة امتصاصية منهل ذو غطاء حليدي متين .

المادة ٥٧ - يجب ان يكون المصرف او المجرى المؤدي الى المنهل منشأ بشكل فني يوافق عليه المهندس .

المادة ٥٨ - يستوفي المجلس دينارا واحدا عن كل متر مكعب من حجم فراغ الانشاءات التي تقام لغاية هذا الفصل في النظام دون اجحاف يحق استيفاء اي مبلغ اخر من اجل اعادة اصلاح الشارع الذي جرت فيه الانشاءات .

المادة ٥٩ - تسري احكام هذا الفصل على الحفر او الجور المهمة اذا اعيد استعمالها كجور امتصاصية .

### الفصل الثالث عشر

#### رخص البناء

المادة ٦٠ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة شريطة الحصول على تصريح خطي من المجلس على ان يعمد فيه المالك بإزالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب المصلحة العامة خلاف ذلك .

المادة ٦١ - للمجلس ان يحدد مدة بقاء البناء قائما وفق المادة السابقة في المنطقة المخصصة للسكان الشعبي .

المادة ٦٢ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري لذلك الشارع .

المادة ٦٣ - للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية والتجارية .

المادة ٦٤ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية :

أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراجات والاسوار وغيرها .

ب - عمل اية اضافات او تغييرات في البناء .

ج - هدم البناء .

د - اعمال الحفر والطم .

المادة ٦٥ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء او دعمه إن كان آيلا للسقوط او احداث اية اضافات خارجية او تغييرات جوهرية في اي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص الى المجلس ويذكر فيه اسم المهندس المجاز الذي وضع التصاميم وعلى المهندس او المجاز ان يقدم للمجلس ما يلي :

١ - مخطط موقع بمقياس لا يقل عن ١/١٠٠٠ يبين فيه موقع البناء المقترح اقامته والابنية الموجودة وعرض استقامة الشوارع المتاخمة لقطع الأرض ومخطوط الارتفاعات ورقم او ارقام قطع المجاورة لها مع بيان الجهات الاربع .

٢ - مخططا مسطحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بما في ذلك طابق التسوية والقبوان وجدا بمقياس لا يقل عن ٨ - ١٠٠ على ان يبين ايضا نوع الاستعمال واماكن الدخول والخروج وتفاصيل الاساسات والجدران وارتفاع الطوابق وعدد الشقق والاعمال الخرسانية والادراج واسوار التسوية القراية وجميع ما يلزم من التفاصيل .

٣ - مخططات تبيّن خطوط المجاري والحفر واقسامها واقسمتها وانحداراتها وطرق تهويتها .

٤ - اية معلومات اخرى يراها المجلس ضرورية .

المادة ٦٦ - أ - على كل من ينوي القيام باضافات او تغييرات جوهرية في اي بناء قائم ان يقدم طلبا خطيا الى المجلس على النموذج المعد لذلك مع جميع البيانات المطلوبة بموجب المادة السابقة مع بيان اسم المهندس او المجاز في الهندسة او المشرف على تنفيذ هذه الاعمال وذلك في الحالات التي تستلزم استخدام مهندس .

ب - تعني عبارة ( تغييرات جوهرية ) :

١ - اية اضافة او تغيير في البناء .

٢ - اية تغييرات في البناء تتضمن تقسيم اية غرفة او دكان بصورة تحول معها الى غرفتين او دكانين او تبديل عمر او فسحة او كراج او دكان لاستعمال اخر .

٣ - اتمام اي بناء او جزء منه .

المادة ٦٧ - على كل من ينوي القيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للأرض التي سيقوم عليها البناء .

المادة ٦٨ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ وبعد تدقيقها وتصديقها من المهندس تماد نسخة منها الى طالب الترخيص .

المادة ٦٩ - أ - يترتب على المجلس ان يصدر قرارا خطيا بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب ويبلغ القرار الى طالب الترخيص بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

ب - اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قرارا بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا .

١ - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

٢ - يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٧٠ - يجوز لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس في الرفض الى لجنة تنظيم المدن الوالية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ الطلب يعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعي .

المادة ٧١ - اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد اعطاء الترخيص ان الترخيص المذكور قد اعطى نتيجة لاي بيانات او مخططات غير صحيحة فيجوز إلغاء الترخيص وتعتبر جميع الاعمال التي تمت قبل ذلك انها تمت بدون ترخيص ويجوز للطالب ان يلتزم من المجلس اعادة النظر في قرار الالغاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعي .

هذا من الأعمال



المادة ٧٢ - يترتب على المجلس عند قيام أحد الأشخاص بأعمال بناء مغايرة لشروط الترخيص أن يطلب من الشخص المذكور بأشعار خطي :

أ - التوقف عن البناء حالا .

ب - أن يحضر بالذات أو بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المعين في الاشعار للدلاء بأي سبب يراه كافيا لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة أو أي جزء منه .

المادة ٧٣ - أ - يترتب على الترخيص دفع الرسوم المقررة في الدليل رقم ( ١ ) الملحق بهذا النظام عند تقديم طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء .

ب - يجوز للمجلس أن يعني المفارقات التي تستعمل لغايات دينية أو خيرية من الرسوم الانشائية المقررة .

المادة ٧٤ - على كل من يقوم بأعمال البناء أن يستعمل المواد الجيدة وأن تكون هذه المواد والاعمال مطابقة للمواصفات التي يقرر المجلس استعمالها لضمان متانة البناء وسلامة السكان .

المادة ٧٥ - للمجلس أن يبري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :

أ - في أي وقت قبل الموافقة على طلب الترخيص .

ب - في أي وقت خلال القيام بأعمال البناء .

ج - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار بأتمام البناء :

د - إذا لم يقدم الاشعار بأتمام البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف في أي وقت بعد اتمام البناء او باجراء أية اضافة أو تغيير عليه أو تغيير في استعماله .

المادة ٧٦ - تكون علاقة المجلس أو المهندس عند اجراء الكشف على البناء مرتبطة مع المشرف المعين للإشراف على ذلك البناء ويكون المشرف مسؤولا عن كل تغيير في مخطط البناء .

المادة ٧٧ - للمجلس إذا وجد أن أعمال البناء لم تكن وفق المخططات التي تمت الموافقة عليها أو تخالف احكام هذا النظام أن يكلف خطيا الشخص الذي يقوم بالأعمال المذكورة باجراء التغييرات المطلوبة وذلك لجل الأعمال متفقة مع المخططات أو ضرورة الحصول على موافقة المجلس على مخططات معدلة ومتفقة مع مضمون الرخصة .

المادة ٧٨ - إذا امتنع المشرف أو صاحب البناء عن التبليغ أو عن القيام بما طلب منه فالمجلس أن يأمر بوقف العمل .

المادة ٧٩ - أ - إذا اقتنع المجلس بوجود مخالفة لاحكام هذا الفصل أثناء قيام أحد الاشخاص بأعمال البناء فيجوز له أن يطلب من الشخص المذكور بأشعار خطي القيام بعمليات الحفر أو الكسر أو الهدم التي يراها ضرورية للكشف على البناء .

ب - إذا لم تكشف مخالفة لاحكام هذا الفصل توجب على المجلس أن يدفع الى الشخص المتضرر تعويضا عن الخسارة التي لحقت به .

المادة ٨٠ - أ - على كل شخص أتم أعمال البناء أن يقدم الى المجلس خلال شهر اشعارا خطيا بذلك .

ب - على المجلس بعد استلام الاشعار أن ينيب عنه المهندس أو المراقب ليكشف على البناء وبعد ذلك يقرر بأنه صالح للاشغال المخصصة له أو يصدر الامر الذي يراه لازما مع بيان الاسباب .

ج - لا يجوز لأي شخص أن يشغل أو أن يسمح بأشغال أي أرض أو بناء أو قسم من البناء أو أن يستعمل يسمح باستعمال أي أرض أو بناء أو قسم من بناء ما لم يحصل على إذن خطي بأشغاله أو استعماله .

المادة ٨١ - كل غرفة عدا ما يستعمل عادة كمخازن يجب أن مجهز بالسارة وتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة أو أكثر بالجلدران الخارجية على أن لا يقل مجموع مساحتها عن ٨٪ من مساحة أرض الغرفة تسمح بمرور الهواء ويجب أن لا تقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع واحد .

المادة ٨٢ - يجب أن لا يزيد عرض الشرفة على الشارع العام على متر واحد ولا يتجاوز عرضه واجهة البناء .

المادة ٨٣ - يمنع البروز أو الشرفات على أي مدخل أو ممر أو شارع لا يزيد عرضه على ستة أمتار .

المادة ٨٤ - يمنع بروز البناء على الشوارع العامة التي لا يزيد عرضها على عشرة أمتار .

المادة ٨٥ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

جدول بالرسوم التي تستوفي بمقتضى المادة ٧٣ من هذا النظام

١ - عن كل متر مربع واحد من البناء السكني	٦٠ فلسا
٢ - عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري	١٠٠ فلس
٣ - عن كل متر مربع واحد من البلكونات ( الشرفات )	دينارين
٤ - عن كل متر مربع واحد من البروز	٥ دنانير
٥ - ٥٪ عن رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة .	
٦ - رسم تسجيل الرخصة	٢٥٠ فلسا
٧ - رسم كشف وتخطيط	دينار واحد
٨ - ٣٠٪ من رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدها .	
٩ - ٥٠٪ من رسم الرخصة يدفع سلفا كتأمين .	
١٠ - عن احداث تغييرات في أي بناء قائم	دينار واحد

### الفصل الرابع عشر

#### نظام المياه

مادة ٨٦ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك

الطالب	كل من تقدم بطلب للاشتراك بالمياه
المشارك	كل من يوافق الرئيس على طلبه بالاشتراك في الماء بعد دفع الرسوم المقررة .
منطقة التوزيع	المناطق التي يتقرر توزيع المياه فيها من مشروع مياه البلدية .
الانبوب الرئيسي	الانبوب الذي اعده المجلس لتوزيع المياه بصورة عامة وليس للمستهلكين كافراد ويشمل أي جهاز يستعمل مع ذلك الانبوب .

هذا من الأعمال



هذا من الأعمال

انبوب التوزيع ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعدداد المشترك والذي يخضع لقسوة الضغط من الانبوب الرئيسي .

انبوب التزويد الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون عادة ملكا للمشارك .  
اجهزة المياه الانابيب والحفريات والمحابس والصمامات والعدادات ومستودعات المياه والاجهزة المماثلة الاخرى التي لها علاقة بتزويد المياه

الغايات المنزلية متطلبات المشترك الصحية والمنزلية من الماء

المادة ٨٧ - تقدم جميع الطلبات المتعلقة بقطع او وصل المياه او ازالة العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من صاحب الملك او من وكيله .

المادة ٨٨ - على طالب الاشتراك بالماء للاستهلاك من منطقة التوزيع ان يقدم بطلبه للرئيس على النموذج المقرر به دفع مائة فلس تمثله .

المادة ٨٩ - بعد الموافقة على الطلب من الناحيتين الفنية والصحية يستوفي من الطالب مبلغ دينار اردني واحد كرسوم تأسيس .

المادة ٩٠ - تستوفي البلدية من الطالب الذي تم الموافقة على طلبه مبلغ دينار اردني واحد كتأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد اليه الباقي وادام يكف مبلغ التأمين بتسديد المبلغ المطلوب يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٩١ - تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالمتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يعينه موظف البلدية المختص .

المادة ٩٢ - يحفظ العداد ضمن صندوق حديدي مقفل بعد ختمه بخاتم البلدية ويحظر على المشترك احدث اي تغيير او تبديل في اوضاعه او فك الصندوق او اية اختتام تكون البلدية قد وضعتها كما يحظر استعمال اي منتج يطابق الخاتيم التي تستخدمها البلدية لفتح العدادات .

المادة ٩٣ - يقوم المشترك بتمديد انابيب التزويد الخاصة به على نفقته الخاصة ويجب ان تكون هذه التمديدات متوافقة الشروط الفنية والصحية وتكون انابيب التزويد ملكا للمشارك وعليه صيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقته الخاصة .

المادة ٩٤ - اذا كانت انابيب التوزيع تخدم اكثر من مشترك واحد فان البلدية تستوفي من المشتركين النفقات والاجر بالتساوي او بنسبة طول انبوبة التوزيع التي تجاوز ملك كل منهم . للبلدية الحق بالسماح بتمديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق للمشاركين الاصليين الاعتراض على مد هذه الفروع الا اذا ادى ذلك الى منع وصول الماء اليهم .

المادة ٩٥ - يحق للموظف المختص ان يدخل خلال ساعات النهار ما بين الثامنة صباحا والسادسة مساء اي عقار مزود بالمياه بقصد :

أ - فحص جهاز المياه والتحقق من ضياع او سوء استعمال المياه المزودة للمشارك .

ب - قراءة عداد المياه .

ج - اصلاح اي جهاز من اجهزة المياه عند التأكد من وجود عطل فيها .

المادة ٩٦ - تكون مدة دورة المياه شهرا واحدا وتتم قراءة العدادات شهريا وعلى قاري العدادات بعد تسجيل الكمية المستهلكة من قبل المشترك تسليمه اعلام مقطوعة المياه فور قراءة العداد .

المادة ٩٧ - اذا حصل اي خلاف على كمية المياه المستهلكة حسب تسجيل العداد الخاص يلزم المشترك بثمان المياه التي سجلها العداد ما لم يثبت ان العداد لم يسجل تسجيلا صحيحا وذلك بموجب طلب يقدم من المشترك لرئيس البلدية الذي يأمر بفحص العداد من قبل موظف مختص لقاء دفع مائتين وخمسين فلسا رسم فحص عداد .

المادة ٩٨ - اذا توقف العداد عن تسجيل الكمية المستهلكة من المياه تستوفي البلدية ثمن المياه على اساس معدل الكمية التي سجلها العداد خلال الدورة السابقة للشهر الذي اصبح فيه العداد غير صالح وفي هذه الحالة يقطع الماء عن المشترك حتى يصلح العداد او يبدله .

المادة ٩٩ - لموظف البلدية بعد اخذ موافقة رئيس البلدية الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك في الحالات التالية :

أ - اذا لم يدفع اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تليغه اعلام مقطوعة المياه .

ب - اذا عارض موظف البلدية المختص في فحص او تفتيش او قراءة العداد .

ج - اذا أتلّف او عبث او الحق ضررا بأي شيء يتعلق بالعداد او اجهزة المياه بقصد سرقة المياه .

د - اذا لم يسمح للغير بمد انابيب توزيع من انابيب التوزيع الخاصة به .

هـ - اذا خالف الشؤون الصحية .

و - اذا اجري اي تغييرات في انابيب التزويد او التوزيع بدون علم البلدية .

المادة ١٠٠ - تقوم البلدية بايصال الماء للمشارك اذا ازال الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ خمسمائة فلس اما في حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد الخاص به فيعاد ايصال الماء للمشارك بدون مقابل اذا لم يكن تعطل العداد مقصود او بسبب سوء استعماله .

المادة ١٠١ - يحظر على اي شخص :

أ - ان يفتح او يغلّق بلا داعي اي قفل او حنفية او محبس او منهل او ما شابهها من اجهزة مشروع المياه .

ب - ان يقوم بأي عمل من شأنه ان يسبب تلوث المياه او اعاقه جريانه .

ج - ان يعبث بمخطوط المياه بآية طريقة كانت او ان يقوم بتحويل المياه من اي مكان الى اخر بدون موافقة البلدية .



المادة ١٠٢ - البلدية غير مسؤولة عن اي تأمين ضغط معين او كمية معينة من الماء للمستهلكين .  
كما انها غير مسؤولة عن اي اضرار تنتج عن اي تعطيل في المشروع او عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ١٠٣ - اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص اخر فعليه ان يشمر البلدية بذلك ويبقى المشترك الاصل مسؤولاً عن ثمن ما يستهلك من الماء ما لم يتم نقل الاشتراك للطالب الذي عليه دفع النفقات المترتبة .

المادة ١٠٤ - على المشترك الذي ينتقل من محله ويرغب بقطع اشتراكه ان يعلن البلدية خطياً .

المادة ١٠٥ - البلدية مسؤولة عن قراءة العدادات وتخصيل أثمان المياه .

المادة ١٠٦ - للبلدية تخصيص محل لبيع المساء لغير المشتركين بواسطة انبوب خاص بالسعر المبين في الفقرة أمن للمادة ١٠٧ من هذا النظام .

المادة ١٠٧ - تستوفي البلدية أثمان المياه ونفقات التمديد والايصال على النحو التالي :

أ - أثمان المياه :

١ - ٧٠ فلساً ثمن المتر المكعب الواحد على ان لا تقل المقطوعة الشهرية الواحدة عن خمسة اثار مكعبة .

٢ - ١٠٠ فلس عن كل متر مكعب يباع لغير المشتركين .

٣ - يستوفي ٥٪ من أثمان المياه التي تستهلكها الاماكن الدينية والكنائس .

ب - رسوم القصل واعادة الوصل والفحص واجور التركيب :

١ - ١٠٠٠ دينار واحد رسم الاشتراك ( تأسيس ) .

٢ - ٧٥٠ فلساً اجرة تركيب العداد .

٣ - ٣٠ فلساً اجرة تمديد المتر الواحد من المواسير .

٤ - ٥٠٠ فلس رسم اعادة ايصال الماء بعد قطعه .

٥ - ٢٥٠ فلساً رسم فحص العداد .

٦ - ١٠٠٠ دينار واحد رسم نقل الاشتراك وتحويله من اسم الى اخر .

ج - التأمينات :

١ - ١٠٠٠ دينار واحد عن الاستهلاك المنزلي .

٢ - ٢٠٠٠ دينار عن الاستهلاك التجاري والصناعي .

المادة ١٠٨ - كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في قانون البلديات .

المادة ١٠٩ - يلغى كل نظام سابق الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

أحمد طلال

١٩٦٩/٤/٣٠

رئيس البلدية  
سمعان داود  
نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
نائب رئيس الوزراء  
وزير الخارجية والدفاع  
رئيس الوزراء  
عبد المنعم الرفاعي

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير  
داخلية للشؤون البلدية والقروية  
صالح برقان  
وزير المواصلات  
والنقل  
امين يونس الحسيني  
وزير الاشغال العامة وقاضي القضاة ووزير  
الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة  
يحيى الخطيب

وزير الاقتصاد الوطني  
حاتم الزعبي  
وزير المالية  
فضل الدقموي  
وزير الثقافة والاعلام  
والسياحة والاثار  
محمد اديب العامري

وزير الصحة ووزير  
الريية والتعليم بالوكالة  
عبد السلام المجالي  
وزير الزراعة  
الزراعة

هذا من المرفوع



## قرار رقم (٩)

صادر عن المديوان الخاص بتفسير القوانين



بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٢/١٥ رقم و/١٥٧٥/٥ اجتمع المديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة الاولى من المادة السابعة من نظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدما رقم لسنة ١٩٦٦ ويسان ما اذا كانت توجب حسم كامل المبلغ المبين فيها من راتب الموظف سواء اكان يستحق الراتب كاملا او لا يستحق الاجزاء منه ، ام انه لا يتوجب في الحالة الاخيرة حسم الا ما يصيب هذا الجزء من المبلغ المذكور وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٢/١١ وتديق النصوص القانونية بين:

- ١ - ان الفقرة الاولى من المادة السابعة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : ( على محاسب كل وزارة او دائرة مؤسسة خاضعة لاحكام هذا النظام ان يحسم من راتب كل موظف او مستخدم في نهاية كل شهر المبلغ التالي :
  - أ - ٨٠٠ فلس من راتب كل موظف في الدرجة الثانية فما فوق .
  - ب - ٦٠٠ فلس من راتب كل موظف في الدرجتين الثالثة والرابعة .
  - ج - ٥٠٠ فلس من راتب كل موظف في الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة .
  - د - ٣٠٠ فلس من راتب كل موظف في الدرجات الثامنة والتاسعة والعاشر .
  - هـ - ٢٠٠ فلس من راتب كل موظف غير مصنف او مستخدم خاضع لاحكام هذا النظام اذا كان - يتقاضى راتباً دون الواحد والعشرين دينارا في الشهر ، واما اذا كان الراتب الشهري يزيد على الحد المذكور فيكون الاقتطاع من الراتب وفقا لما يعامل به الموظف المصنف المعادل له تقريبا بالراتب .

- ٢ - ان المادة الثانية من نفس النظام عرفت كلمة ( الراتب ) اينما وردت في هذا النظام بانها تعني المبلغ المحدد للوظيفة في الموازنة دون العلاوات .
- وعلى هذا فان كلمة (راتب) الواردة في الفقرة الاولى من المادة السابعة المشار اليها يجب ان تعطي نفس هذا المعنى . وحيث ان الراتب المحدد للوظيفة في الموازنة هو الراتب الشهري كاملا .

فان ما ينبغي على ذلك ان المبلغ الواجب حسمه من الراتب بمقتضى الفقرة الاولى سالفة الذكر انما هو عن الراتب الشهري الكامل . فاذا كان الموظف لا يستحق الاجزاء من هذا الراتب بسبب انه لم يعين الا بعد بداية الشهر ، فانه ليس في النص ما يميز حسم شيء منه .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس المديوان الخاص
مخالف	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز الثاني	بتفسير القوانين
مندوب وزارة المالية	لرئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز الاول	
جمال الحسن	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى الساكت	علي مسبار

## قرار المخالفة

اتني اخالف الاكثرية المحترمة في رأيها القائل ( اذا كان الموظف لا يستحق الاجزاء من هذا الراتب بسبب انه لم يعين الا بعد بداية الشهر فانه ليس في النص ما يميز حسم شيء منه )

وارى ان يحسم جزء من راتب الموظف الذي يعين بعد بداية الشهر بنسبة ما يستحقه الموظف من راتب عن المدة من الشهر التي اصبحت فيها موظفا ذلك لان المادة الثانية من نظام الضمان الاجتماعي رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٦٦ عرفت الراتب لاغراض هذا النظام بأنه المبلغ المحدد للوظيفة في الموازنة دون العلاوات وهذا التعريف كما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء فاذا فرض ان الراتب الشهري المحدد للوظيفة هو مائة دينار ورجعنا الى التعريف المذكور نجد انه ينطبق ايضا على الموظف الذي يعين في اليوم التالي مباشرة لمتنصف الشهر لان مقدار الراتب الذي يصيب نصف الشهر هو ايضا راتب محدد في الموازنة ، لان الموازنة عندما تحدد مائة دينار راتباً للموظف عن الشهر بكامله فهي ضمانا تحدد نصف هذا المبلغ عن نصف الشهر وتحدد الجزء من هذا المبلغ الذي يتناسب مع اي جزء من الشهر ويؤيد هذا الرأي ان منطق الامور يؤدي الى هذه النتيجة ذلك لان الموظف يستفيد من العون المالي مقابل مساهمته في صندوق الضمان الاجتماعي وليس في النظام ما يمنع من الحسم الجزئي بنسبة المدة خصوصا اذا عطفنا للنظر على المادة ( ٦ ) من النظام موضوع البحث التي نصت على ان لا يدفع العون المالي الا بعد مرور اثني عشر شهرا قدمت خلالها المبالغ المقررة في المادة السابعة والاخذ برأي الاكثرية المحترمة يهدر المدة التي يعين خلالها الموظف والتي تنقص عن شهر كامل من الاثنى عشر شهرا المشار اليها ولذلك فان حسم جزء من النسب المقررة في الفقرة ( ١ ) من المادة السابعة يتناسب مع الجزء من الشهر هو الرأي الذي ينسجم مع المادة ( ٦ ) من النظام ومع اغراض النظام ككل .

مندوب وزارة المالية

جمال الحسن

## امر دفاع رقم (٣) لسنة ١٩٦٩

صادر بمقتضى المادة ٢ من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩



نظرا للحاجة الفورية الماسة لوضع اليد على الاراضي اللازمة لتنفيذ مشروع مطار العقبة وبناء على تنسيب معالي وزير النقل ، آمر بما يلي :

- ١ - الاستيلاء على الاراضي المبينة على المخطط المرفق بكتاب معالي وزير النقل رقم ٢٠ / ١٧ / ١ / ٧٤ تاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ .

- ٢ - تعيين لجنة من مهندسين محافظة معان ومأمور التسجيل فيها ومندوب عن وزارة النقل للكشف الفوري على الاراضي المذكورة لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة عليها ومساحتها والحالة التي هي عليها وذلك لاجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض نتيجة للاستيلاء .

- ٣ - على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة الاستيلاء وفقا لقانون الاستيلاء .

رئيس الوزراء

عبد المنعم الرفاعي

١٩٦٩/٥/٢١